■ على مدى يومين ناقش مجلس الشورى برئاسة الأخ عبدالعزيز عبدالغني رئيس مجلس الشورى موضوع واقع التعليم ما قبل المدرسي.. وذلك بحضور الأخ الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم وعدد من المسئولين في الجهات ذات العلاقة.

وبعد قراءة التقرير المقدم من لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي بمجلس الشورى.. تمت مناقشة التقرير وإثراؤه بالمداخلات والملاحظات والتوصيات القيمة.

وعقب اختتام المجلس مناقشاته يوم أمس لموضوع التعليم ما قبل المدرسي.. التقت «الثورة» بعدد من الإخوة أعضاء مجلس الشورى الذين تحدثوا عن أهم الإجراءات العملية المطلوبة لتطوير التعليم ما قبل المدرسي في بلادنا وهاكم حصيلة اللقاءات:

متابعة/ رياض شمسان

١-٢

عقب مناقشاتهم لموضوع واقع التعليم ما قبل المدرسي.. عدد من أعضاء مجلس الشورى يتحدثون لـ«الثورة»

الرقي بالتعليم مسئولية الدولة والأسرة والمجتمع بكافة شرائحه

- إنشاء صندوق خاص لدعم رياض الأطفال في المدن والأرياف

- ينبغي أن تكون مباني رياض الأطفال مطابقة للمعايير والشروط اللازمة

■ يحيى العرشي

■ أحمد الأصبحي

■ عبده علي القباطي

■ حسن عبدالرزاق

■ فضل أبو غانم

■ مطهر السعيدي

استراتيجية التنمية

● **الأخ/ يحيى حسين العرشي - عضو مجلس الشورى:**

- لا شك أن عدم تنظيم الأسرة والحد من النمو السكاني من مشاكلنا، لابد من أن تتطرق خطط التنمية إليه وتتبناه استراتيجية التنمية ومن ثم تستطيع البلاد أن تتجاوز محنة ضعف التعليم في كل مستوياته بداية في التعليم ما قبل المدرسي والذي يعتمد على قدرة الأسرة للتعاطي مع أبجدية رعاية الطفل وحتى التعليم الجامعي، فكل المستويات بالضرورة النظر إليه بعناية أن يتوفر للأجهزة المعنية الكفاءة والإخلاص والنزاهة، وقطاع التعليم في بلادنا من أبرز الأجهزة التي تعاني من الضعف الإداري الملحوظ في كل مستوياته التنفيذية ولن تستطيع أن تعالج التفاصيل قبل معالجة الأساس.

والطفل في بلادنا هو الأول الذي يعاني من الإهمال.. على مستوى الأسرة والمجتمع والأجهزة الدولية التربوية الاجتماعية والصحية، يكفي أن نسأل أنفسنا عن أماكن حدائق الأطفال وأين هي.. إنهم يلعبون في الشوارع ويتسابقون مع عجلات وسائل النقل بين الحياة والموت.

ضرورة العناية بالتربية المبكرة

● **الأخ/ الدكتور أحمد محمد الأصبحي- عضو مجلس الشورى:**

- خالص الشكر والتقدير للإخوة لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي على الدراسة المهمة حول واقع التعليم ما قبل المدرسي وسبل تطويره، فهي من حيث المبدأ دراسة محفزة لكل من تقع عليهم مسئولية التربية المبكرة في مؤسسات التنشئة التي تشمل الأسرة والمؤسسة التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي ووسائل الإعلام والاتصال.

وبغض النظر عن دقة الأرقام والإحصاءات الواردة في الدراسة عن تدني التحاق الأطفال برياض الأطفال، فهي لا تخرج عن سياق التشخيص العام لواقع التعليم المبكر ما قبل الأساسي الذي ما زال دون مستوى الاهتمام المطلوب ليس في بلادنا بل في عموم الأقطار العربية باستثناء لبنان الذي يعتبر مرحلة رياض الأطفال قسماً لا ينفصل عن التعليم الأساسي.

ومما هو في صميم قيمنا ومبادئنا أن التربية المبكرة تعتبر حقاً من حقوق الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، فقد جاء الإعلان العالمي حول التربية للجميع في مؤتمر «جوتمتين» ١٩٩٥م ليؤكد على ضرورة أن تبدأ رعاية الطفل وتعليمه منذ الميلاد.. واعتبر أن مرحلة الطفولة المبكرة جزء أساسي من مرحلة التعليم الأساسي، وأن المؤسسة التربوية ليست وحدها المسئولة عن رعاية الطفلة وتربيته، ولا بد من توسيع المشاركة في برامج الرعاية لتشمل الأسرة والمجتمع المدني، فالتربية المبكرة كما يراها الكثيرون هي تلك التربية التي تبدأ مع الحمل من خلال العناية بالأم الحامل، ثم تمتد خلال سنوات الطفولة بأكملها متزامنة في كل مرحلة بالزي الملائم لنمو الطفل معتمدة على وسائط متعددة لا تقتصر على الروضة والمدرسة فقط، مجندة في ذلك جهود الآباء والأمهات والمجتمع بأسره.

فرعاية الإمكانات والقدرات منذ الميلاد هي أساس التنمية السليمة، وتسهم في توفير قاعدة متينة يستند إليها كل التعليم المستقبلي، ولن يتأتى ذلك إلا إذا أتيحت فرص تربية مبكرة تعتمد على إمكانية استيعاب كل الأطفال في هذه المرحلة المبكرة من العمر.

كما أن للتربية المبكرة علاقة وثيقة بالتعليم الأساسي، فقد أكدت الدراسات أن الذين لا يلتحقون بأي برامج للتربية المبكرة يظهرون نوعاً من عدم الاستعداد لتقبل المدرسة أو التعليم بل وقد يحتاجون إلى برامج تهيئة في مثل هذه الأحوال، كما أن مستوى النجاح والتميز في المدرسة الابتدائية يتوقف على حصيلة الطفل المعرفية والاجتماعية التي كونها قبل دخوله المدرسة.

لذا لا بد أن نؤكد على ضرورة العناية بالتربية المبكرة بتوفير فرص للاستيعاب المبكر، وأن لا ننتظر إلى سن الالتحاق بالمدرسة حيث يكون قد استقر لدى الطفل العديد من الإمكانات العقلية والمهارية كالاستعدادات اللغوية والقدرات الجسمية والأسس المعرفية والوصلات العصبية للمخ.. وهنا يكون الأوان قد فات لتوجيهها في الاتجاه الصحيح.. فالسنوات الأولى من حياة الإنسان لها أثرها البالغ في تشكيل النمو العقلي والمعرفي.. وأن الطفل إذا لم يحصل على الاستشارة المناسبة في السن المبكرة فإننا نكون قد تأخرنا كثيراً.

وفي ضوء ما تقدم وتعزيزاً لما ورد من توصيات في المدرسة يتم التأكيد على ما يلي:

أولاً: بذل كافة الجهود التي تمكن من جعل التربية المبكرة «رياض الأطفال» جزءاً لا يتجزأ من السلم التعليمي.

ثانياً: لدى إعداد الأدلة المنهجية لرياض الأطفال نؤكد على أهمية التنمية اللغوية، وتنمية الجوانب الوجدانية، وتنمية التفكير، وربط أنشطة الأطفال وممارساتهم اليومية بثقافة المجتمع والتربية الخلقية. وأن تكون صياغة هذه الأدلة مترابطة مع ما يقدم من مناهج في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الابتدائي، بحيث لا يحدث للطفل النقلة الفجائية من نوع من التربية والرعاية إلى نوع آخر يختلف شكلاً وموضوعاً، مع التأكيد على إعادة بناء المنهج المدرسي، وتحريره.

ثالثاً: بالنظر إلى أن جميع الإحصاءات والبيانات والمؤشرات تدل على انخفاض نسبة الاستيعاب بالمؤسسات التربوية لمرحلة الطفولة المبكرة وعلى عدم القدرة على تحقيق النسب المطلوبة فإنه من المناسب العمل على توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في العملية التعليمية وتقديم التسهيلات المشجعة لتمكين القطاع الأهلي ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدور أساسي في هذا المجال والسعي لإصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتحقيق ذلك على أن تخضع هذه المؤسسات للإشراف التربوي لوزارة التربية والتعليم.

رابعا: من الضرورة بمكان الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتهم من موهوبين ومعاقين وأطفال الظروف الصعبة ولنتمكن من الاكتشاف المبكر لجميع هؤلاء الأطفال سعيا لدمجهم واستيعابهم في المجتمع وتقديم العناية اللازمة لهم.

خامسا: وبقدر الاهتمام بإعداد الأدلة المنهجية الملائمة لمرحلة الروضة فإنه من الأهمية المقدمة على ما سواها حسن اختيار المعلمات في رياض الأطفال والتأكيد على الاعتماد على العنصر النسائي كامتداد طبيعي لحنان الأمومة والبيئة المنزلية ويقتضي ذلك إعداد معلمات رياض الأطفال وتأهيلهن مهنيا ونفسيا وتربويا وفنيا بما يتلاءم مع خصوصية مرحلة رياض الأطفال ومتطلباتها وضمان التدريب المستمر لهن أثناء الخدمة على أن يتم ذلك في معاهد تربوية ومؤسسات أكاديمية وأن تحسن ظروفهن المادية بما يحقق مساواتهن بالمعلمين والمعلمات في مراحل التعليم الأخرى.

سادسا: يراعى أن تستجيب مباني رياض الأطفال للمعايير والشروط اللازمة من حيث الموقع والمساحة والقاعات وغير ذلك مما يحقق الأمن والسلامة للأطفال من جهة ويمكنهم من ممارسة أنشطة تربوية متنوعة توافق أهواءهم واهتماماتهم وتساعد على تحقيق الأهداف التربوية من جهة أخرى..

أخيرا فإن المعرفة الانفجارية وتعاظم التقدم التقني ثم التزايد المتواصل في المنافسة العالمية أدى إلى جعل التعليم بمدى الحياة أهم مما كان عليه في أي وقت مضى كما أدى إلى أن تكفل الدولة التعليم الأساسي للجميع وتربط به ما قبل الأساسي أساسا للقوة.

حق مشروع للأطفال

● **الأخ/ عبده علي القباطي - عضو مجلس الشورى:**

- إن أهم الإجراءات العملية المطلوبة هي:

أولا: لا بد من الاعتراف بأن التربية والتعليم حق مشروع للأطفال ولا بد من الوعي بأهمية هذه المرحلة للأطفال من حيث أنها مرحلة تكوين الشخصية وتعلم اللغة وإدراك محيط وبيئة الطفل ولا نتوقع هذا الوعي من خارج إطار التربويين وخاصة أصحاب القرار منهم والذين يصادرون حقوق الشريحة الضعيفة بل يتمادون في وضع العراقيل والصعوبات ويغلقون مؤسسات تربوية صممت في أجل الأطفال ويتصرفون في الكثير من الإمكانات.

ثانيا: التعليم ما قبل المدرس يعتبر أساساً في العملية التعليمية ويؤثر كثيرا على المراحل التعليمية سلبا وإيجابا وهذا ما يزيد في أهميته.

ثالثا: إشراك القطاع الخاص في هذا الجانب وتقديم التسهيلات والحوافز اللازمة.

رابعا: يمكن الاستفادة من الكوادر التربوية في هذا الجانب وهي كثيرة فهناك الآلاف من المدرسين والموجهين وغيرهم وهي كفاءات وخبرات يمكن أن تسهم في هذا الجانب.

صندوق خاص برياض الأطفال

● **الأخ/ حسن محمد عبدالرزاق - عضو مجلس الشورى:**

- وفقا لما جاء في تقرير لجنة التربية والتعليم والبحث العلمي لمجلس الشورى ومناقشات الأعضاء والمسؤولين في الجهات ذات العلاقة فإن أهمية التعليم ما قبل المدرسي في بلادنا يشكل أهمية كبيرة تستدعي الاهتمام بها من قبل الدولة والمجتمع لأنها تمثل البداية السليمة للناشئين من أبنائنا الذين يلتحقون بالصفوف الأولى من المرحلة الأساسية وليست لديهم أية مفاهيم أو معلومات أولية عن أبجديات العملية التعليمية، وهذا النوع من التعليم يتطلب الأخذ بتوصيات مجلس الشورى وملاحظات الأعضاء في ما يخص تطوير وتوسيع التعلم ما قبل المدرسي «تمهيدي رياض أطفال» لأنه إلى الآن محدود جداً وفي عواصم محافظات معينة وبصورة متباينة من حيث المستوى والجودة نتيجة الإمكانيات والقدرات ومحدوديتها، وأنا مع الرأي القائل بضرورة أن تتبنى الدولة والمجتمع وبعض الصناديق التي يمكنها الإسهام في تبني هذا النوع من التعليم ولو بإنشاء صندوق خاص يتم الإسهام في توفير الموارد له بحيث لا يقتصر على عواصم المحافظات بل يجب أن يشمل الريف أيضاً والاستفادة من تجارب الغير في هذا المجال.

تشخيص واقع رياض الأطفال

الأخ الدكتور فضل علي أبوغانم - عضو مجلس الشورى:

- بداية لا بد من تشخيص الوضع الراهن لواقع رياض الأطفال بشكله الحكومي (الرسمي) والأهلي والخاص.

- لا بد من اعتبار التعليم ما قبل المدرسي مرحلة أساسية مهمة لتهيئة الأطفال نفسيا وتربويا وسلوكيا للمرحلة اللاحقة وهي مرحلة الالتحاق بالصفوف الأولى من التعليم الأساسي.

- لا بد من وضع برامج تربوية وتعليمية لإعداد المربيات المتخصصات المعنيات بالتعليم والتربية في مدارس رياض الأطفال.

- ضرورة وضع لائحة لتنظيم شؤون مرحلة الطفولة المبكرة.

- ضرورة حشد كل الجهود الرسمية والمجتمعية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في هذا الإطار على توجيه جهودها ومشروعاتها الخيرية نحو الاهتمام والتوسع في انتشار وتوسيع التعليم ما قبل المدرسي والتعليم المبكر بصفته العامة.

كفاءة الكادر التعليمي

الأخ الدكتور مطهر السعيدي، عضو مجلس الشورى:

- تعتمد فعالية هذا النشاط على ما يلي:

١- كفاءة الكادر التعليمي واستيعاب الدور الوظيفي لعملية التعليم والتربية في هذا المستوى وقدرته على انجاز عملية البناء النفسي والمعرفي اللازم للوفاء بمقتضيات هذا الدور.

٢- توفر في إطار المؤسسة البيئة المواتية للقيام بدورها بشكل سليم.

٣- توفير الوسائل الملائمة لخلق الصفات المطلوب إرساؤها في وعي الطفل وسلوكه.

وهذه العناصر تشكل مشكلة حقيقية لتحقيق الوظيفة التربوية في هذه المرحلة بالتأكيد من حيث الكم ولكن بشكل اكبر من حيث النوع.

اقترح لمعالجة هذا القصور وهذا يقع في نطاق مسؤولية الدولة وعلى سبيل المثال ما يلي:

في الاستراتيجية التربوية العامة يتم تحديد معالم الدور الوظيفي لهذه المرحلة بما في ذلك أنماط السلوك المنضبط والانتماء الوطني وأنماط التفاعل الجماعي وفي ذلك يتم ما يلي:

١- تطوير الإطار العام للمحتوى التربوي المناسب.

٢- تطوير دليل الأداء في هذا المجال بحيث يكون مكتوبا ومصورا ويتاح لمختلف المدارس الاسترشاد به في تطوير أداء المدرسين والإداريين.

٣- تطوير آليات ومعايير مرجعية للتقييم لضمان حسن الأداء واشتراط استمرار التراخيص بمستويات معينة في الأداء.

٤- قيام وزارة التربية مع الجهات المعنية بتطوير أفلام فيديو تعليمية بطريقة سليمة وهادفة توزع على المدارس وتعتبر من أساسيات المنهج ويمكن ترجمة ما يستحسن مما تنتجه دول أخرى ويكون هذا للتعويض عن قلة كفاءة المدرسين التي لن يوجد حل سريع لها.

تصوير/ ناشر سيف العبسي